# خارج نطاق ملعب الكرة

م. آيهان كوزى، براكاش لونجانى، وماركو إى تيرّونيس
M. Ayhan Kose, Prakash Loungani, and Marco E. Terrones

يتوج موسم لعبة البيسبول فى الولايات المتحدة بطولة يطلق عليها السلسلة العالمية، التى تعكس زمنا كانت الولايات المتحدة فيه هى العالم بالنسبة للعبة البيسبول. وبالمقياس نفسه، يمكن أن نطلق على الركود الذى حدث فى الولايات المتحدة فى الستينيات، اسم الركود العالمى. فقد كانت الولايات المتحدة تمثل حصة ضخمة من الناتج العالمى، كما أن قدرا كبيرا من النشاط الدورى فى جزء كبير من باقى العالم كان يعتمد على الأحوال فى الولايات المتحدة.

ما الذى يشكل الركود العالمى الحالى؟ على الرغم من أن الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة كانت تمثل عادة ما يناهز ٧٥ فى المائة من الناتج العالمى فى الستينيات من القرن الماضى، فإن حصتها أصبحت الآن نحو ٥٥ فى المائة فقط. ونتيجة لذلك، فإنه لم يعد يمكن اعتبار التواكب بين دورات الأعمال فى الاقتصادات المتقدمة ودورات الأعمال العالمية أمرا مسلما به. ومع ذلك، ففى الوقت نفسه، فإن بلدان العالم أصبحت الآن أكثر تكاملا من خلال التدفقات التجارية والمالية عما كانت عليه فى الستينيات. وهو ما يخلق احتمالات أكبر للفيض وتأثيرات العدوى، ويزيد من المزايا الناشئة عن الحركات المتزامنة ودورة الأعمال العالمية.

ومن الغريب، أنه لا يوجد تعريف مشترك مقبول للركود العالمى. وبموجب التعريف الذى نقترحه هنا– وهو تقلص حصة الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (العالمى) مصحوبا بهبوط أكبر فى مختلف المقاييس الأخرى للنشاط الاقتصادى العالمى– كانت هناك أربع حالات ركود عالمى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: ١٩٧٥ و١٩٨٢ و١٩٩١ و٢٠٠٩. ولا ريب أن الركود الحالى هو أكثر قسوة:

**إن الركود العالمى الحالى، يعتبر الأكثر عمقا، والأكثر تزامنا، بأى مقياس، فى فترة ما بعد الحرب**

خط الأفق فى دبى، الإمارات العربية المتحدة

إذ من المتوقع هبوط الناتج – حسب المقياس المستخدم – ما بين أربع أو ست أمثال ما كان عليه الحال فى وقائع الركود الثلاث السابقة، كما يتوقع أن تزداد البطالة بمقدار الضعف. ويبدو الانهيار فى التجارة العالمية فى مرات الركود الثلاث السابقة قزما بجانب الانهيار فى التجارة العالمية هذا العام. ولم يكن هناك ذلك العدد الكبير من البلدان التى تعانى من الكساد فى الوقت نفسه، فى أى ركود سابق مثلما هو الحال الآن. وببساطة ومع استخدام لغة البيسبول، فإن هذا الركود العالمى قد تجاوز نطاق الملعب.

**«إذا ما استخدم الناتج المحلى الإجمالى بدلا من حصة الفرد منه، فإن عام ٢٠٠٩ يكون العام الوحيد منذ ستينيات القرن الماضى الذى حدث فيه انكماش فى الاقتصاد العالمى.»**

## دعونا نحدد التاريخ

عند تقرير الزمن الذى يكون فيه بلد معين فى حالة ركود، غالبا ما يلجأ الاقتصاديون إلى اتباع الإجراءات الإحصائية لتحديد تاريخ ذرى وأغوار مؤشر رئيسى للنشاط الاقتصادى، مثل الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للبلد. ومع تطبيق الفكرة نفسها على المستوى العالمى منذ عام ١٩٦٠، سنقوم باستخدام البيانات السنوية الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، مستخدمين أوزان تعادل القوة الشرائية (PPP)، من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠١٠ (انظر الإطار ١). وتستند التقديرات الخاصة لعامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على أحدث تنبؤات النمو لصندوق النقد الدولى (صندوق النقد الدولى، ٢٠٠٩). ويستخدم مقياس نصيب الفرد لتفسير الاختلافات الواسعة فى معدلات نمو السكان عبر البلدان. ويميل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى إلى أن يكون أسرع فى الاقتصادات الناشئة والنامية عما هو عليه فى الاقتصادات الصناعية، ولكن لديها أيضا معدلات أكثر ارتفاعا للنمو السكانى.

ويكشف هذا الإجراء وجود أربعة أغوار فى النشاط الاقتصادى العالمى فى خلال السنوات الخمسين الماضية – فى ١٩٧٥، و ١٩٨٢ و ١٩٩١ و٢٠٠٩. وتساير هذه الانخفاضات ما حدث من هبوط فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى العالمى، (انظر الشكل ١، الجزء الأعلى). ما هى الأحداث الرئيسية التى جرت فى أثناء هذه الوقائع؟

لقد أعقب الركود العالمى فى عام ١٩٧٥ ارتفاعا حادا فى أسعار النفط، التى ارتفعت إلى أربعة أمثال ما كانت عليه فى فترة قصيرة عقب فرض الحظر العربى على تصدير النفط الذى بدأ فى عام ١٩٧٣. وكان هذا الركود علامة لبداية فترة طويلة ممتدة من الركود التضخمى، تميزت بهبوط نمو الناتج، وارتفاع التضخم فى الولايات المتحدة.

وقد اصطحب ركود عام ١٩٨٢ بتشكيلة من الأحداث المتنوعة، بما فى ذلك، السياسات النقدية المتشددة فى عديد من الاقتصادات المتقدمة، والارتفاع السريع فى أسعار النفط، وأزمة الديون التى لحقت بعدد من بلدان أمريكا اللاتينية.

وعكس ركود عام ١٩٩١ حشدا من المشاكل فى أرجاء مختلفة من العالم: منها صعوبات فى صناعة الادخار والإقراض، وأزمات مصرفية فى عدة اقتصادات اسكندنافية وآثار معاكسة لأزمة أسعار الصرف على عدد كبير من البلدان الأوروبية، والتحديات التى واجهتها الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال

الإطار ١

### تقدير قيمة الناتج المحلى الإجمالى العالمى: تعادل القوة الشرائية فى مقابل أسعار السوق

تعلن البلدان بياناتها الاقتصادية بعملاتها الوطنية. ولكى يتم عقد مقارنات عبر البلدان بين هذه الإحصاءات (الناتج المحلى الإجمالى مثلا)، يجب تحويل البيانات إلى عملة مشتركة. ويقوم معظم الاقتصاديون بإجراء هذا التحويل باستخدام إما أسعار الصرف السائدة فى السوق، وعادة ما يكون سعر صرف الدولار الأمريكى، أو أسعار صرف تعادل القوة الشرائية. وفى نهج السوق يجرى تحويل العملات وفقا لسعر الصرف السائد فى السوق المفتوحة. ويحسب نهج تعادل القوى الشرائية السعر الذى يتم بموجبه تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر لشراء التشكيلة نفسها من السلع والخدمات. ويعكس تعادل القوة الشرائية، وهو الأصعب فى الحساب، حقيقة أن السلع والخدمات التى لا يجرى تداولها دوليا تميل إلى أن تكون أكثر رخصا فى البلدان منخفضة الدخل عما هى عليه فى البلدان الأعلى دخلا – ونتيجة لذلك، فإن قيمة الناتج مثلا، فى البلدان منخفضة الدخل تتجه إلى أن تكون أعلى باستخدام تعادل القوة الشرائية عما تكون عليه وفقا لأسعار السوق.

الشكل ١

### عالم فى ركود

تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى العالمى أربع مرات منذ الحرب العالمية الثانية...

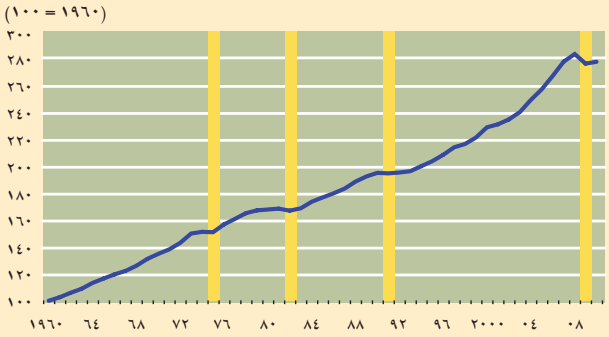


... ويعتبر التقلص الحالى هو الأكبر من ناحية النسبة المئوية للهبوط

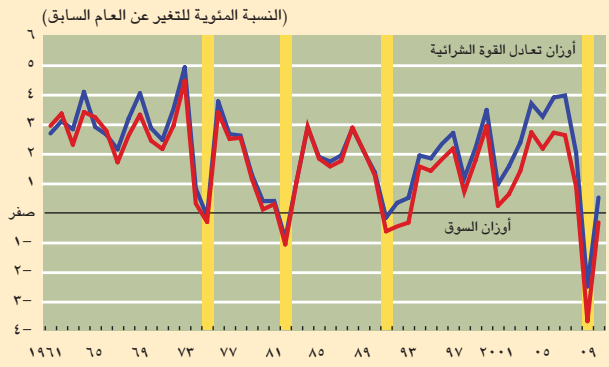


المصدر: حسابات موظفى صندوق النقد الدولى. تقديرات عامى ٢٠٠٩–٢٠١٠ وضعت على أساس آفاق الاقتصاد العالمى (نيسان/ أبريل ٢٠٠٩).

ملحوظة: المناطق المظللة فى الرسم تمثل الفترات التى حدث فيها تقلص فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى العالمى مرجحا بتعادل القوة الشرائية. وقد استندت أوزان تعادل القوة الشرائية على السعر الذى يتعين تحويل العملة الوطنية به إلى دولارات لشراء سلة السلع والخدمات نفسها. وتستند أسعار السوق على أساس سعر الصرف فى السوق بين العملات الوطنية والدولار الأمريكى.

فى شرق أوروبا، وعدم التيقن الناجم عن حرب الخليج وما تلاها من زيادة فى أسعار النفط.

ولن يكون هناك سوى أثر جوهرى طفيف على التحليل إذا ما استخدمت أوزان السوق، التى تعزز أهمية الاقتصادات المتقدمة بدلا من أوزان تعادل القوة الشرائية. ومع استخدام أوزان السوق، تنتقل أغوار واقعة ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٣ بسبب تباطؤ الاقتصاد فى كثير من البلدان الأوروبية فى أثناء أزمة آلية أسعار الصرف ١٩٩٢–١٩٩٣. وباستخدام أى من نوعى الأوزان، تشير التنبؤات الحالية إلى أن الركود العالمى لعام ٢٠٠٩ سيكون هو الأعمق حتى الآن فى خلال خمسة عقود (انظر الشكل ١، القطاع الأسفل). وإذا ما استخدم مجموع الناتج المحلى الإجمالى بدلا من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى العالمى الحقيقى، فإن عام ٢٠٠٩ سيكون العام الوحيد منذ الستينيات الذى حدث فيه انكماش فى الاقتصاد العالمى.

## إعادة النظر

فى عام ١٩٧٨، أنشأ المكتب الوطنى للولايات المتحدة للبحوث الاقتصادية لجنة لتحديد التواريخ، مهمتها هى تحديد تواريخ حدوث حالات الركود فى الولايات المتحدة. ويقوم بمهمة مماثلة بالنسبة لمنطقة اليورو، مركز بحوث السياسات الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٢.

وعلى النقيض من النهج الإحصائى الخالص، يحدد المكتب الوطنى للبحوث الاقتصادية ومركز بحوث السياسة الاقتصادية، وكلاهما مؤسستان خاصتان، تواريخ ذرى وأغوار دورات الأعمال من خلال النظر إلى مجموعة واسعة من مؤشرات الاقتصاد الكلى، والوصول إلى حكم عما إذا كانت أكثرية الأدلة تشير إلى ركود. ونظرا لأن المؤشرات يمكنها أن تعطى إشارات متعارضة عن اتجاه اقتصاد ما، فإن هذا النهج الحكمى يصعب استخدامه فى الزمن الحقيقى لوقوع الأحداث.

ونطبق هذا النهج على المستوى العالمى باستخدام مؤشرات متعددة عن النشاط العالمى– نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، الإنتاج الصناعى، التجارة، تدفقات رأس المال، استهلاك النفط، والبطالة (على الرغم من أن بيانات البطالة ليست متوافرة إلا بالنسبة لمجموعة صغيرة من الاقتصادات). ويغل نهج إصدار حكم التواريخ نفسها لحالات الركود العالمى التى يغلها استخدام النهج الإحصائى (انظر الشكل ٢).

وطوال حالات الركود العالمى فى أعوام ١٩٧٥ و١٩٨٢ و١٩٩١، بدأ الإنتاج الصناعى واستهلاك البترول فى التباطؤ قبل سنتين من الوصول إلى أغوارها بينما بدأ تباطؤ التجارة العالمية والتدفقات الرأسمالية قبل سنة واحدة. ويسجل معدل البطالة أعلى زيادة فى سنة الكساد. وعلى غرار سلوكها فى حالات الكساد الوطنية، تظل البطالة مرتفعة فى السنة التالية للوصول إلى الأغوار، بينما يسترد معظم المؤشرات الأخرى عافيته ويقترب من معدلات النمو العادية. ويتبع الكساد الحالى نمطا مماثلا لما لوحظ فى حالات الكساد الماضية، على الرغم من أن الانكماش فى معظم المؤشرات أكثر حدة فى هذه المرة.

وقد تعززت هذه الفكرة بتحليل السمات الكمية لحالات الكساد العالمى (انظر الجدول). فلا توجد حالتا كساد متماثلتين. وهناك حالات هبوط أكثر حدة فى جميع المؤشرات فى عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٢ عما كانت هى عليه فى عام ١٩٩١، وفى الواقع فإن التجارة العالمية حققت نموا قويا فى عام ١٩٩١ على الرغم من الكساد. هذا بالإضافة، إلى أنه على الرغم من بقاء الإنتاج الصناعى العالمى واستهلاك البترول على حالهما دون زيادة أو نقص فى خلال واقعة الركود عام ١٩٩١، فإن

الشكل ٢

### لا مقارنة

وفقا لمختلف المقاييس فإن الكساد العالمى الحالى أكثر عمقا عن متوسط حالات الكساد الثلاث السابقة منذ الحرب العالمية الثانية.

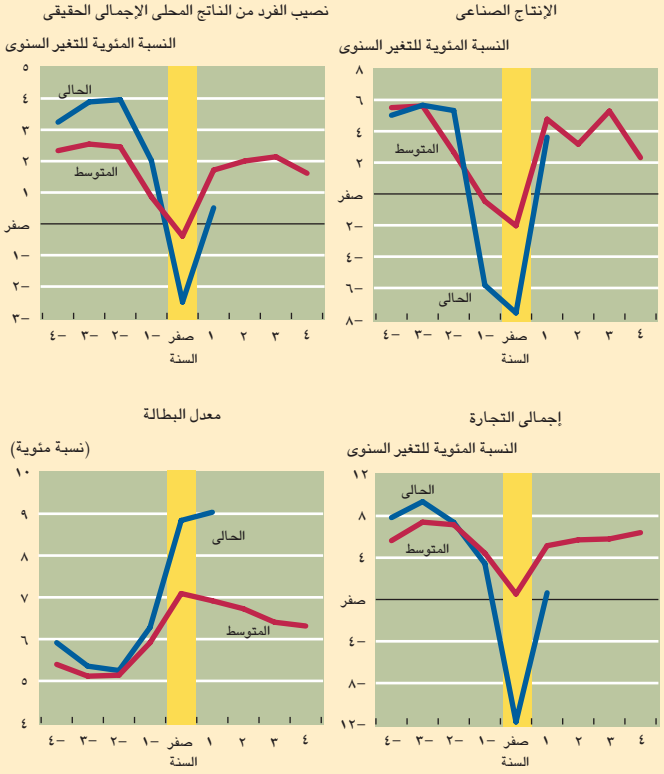


المصدر: حسابات موظفى صندوق النقد الدولى.
ملحوظة: البيانات تغطى السنوات الأربع السابقة والتالية لبلوغ غور الكساد وهو السنة صفر.

### كل ركود مختلف

يتباين أداء المؤشرات الرئيسية الخاصة بالنشاط الاقتصادى العالمى حسب الكساد. ولكن وفقا لجميع المقاييس تقريبا، فإن الكساد العالمى الحالى هو الأسوأ من بين حالات الكساد الأربع منذ الحرب العالمية الثانية.

(النسبة المئوية للتغير مالم يذكر خلاف ذلك)

| المؤشر | ١٩٧٥ | ١٩٨٢ | ١٩٩١ | ٢٠٠٩[١] | المتوسط[٢] |
|---|---|---|---|---|---|
| نصيب الفرد من الناتج (مرجحا بتعادل القوة الشرائية)[٣] | –٠,١٣ | –٠,٨٩ | –٠,١٨ | –٢,٥٠ | –٠,٤٠ |
| نصيب الفرد من الناتج (مرجحا بأسعار السوق)[٣] | –٠,٣٣ | –١,٠٨ | –١,٤٥ | –٣,٦٨ | –٠,٩٥ |
| الإنتاج الصناعى | –١,٦٠ | –٤,٣٣ | –٠,٠٩ | –٦,٢٣ | –٢,٠١ |
| إجمالى الصادرات والواردات | –١,٨٧ | –٠,٦٩ | ٤,٠١ | –١١,٧٥ | ٠,٤٨ |
| استهلاك النفط | –٠,٩٠ | –٢,٨٧ | ٠,٠١ | –١,٥٠ | –١,٢٥ |
| البطالة (النسبة المئوية للتغير، الاقتصادات المتقدمة فقط) | ١,١٩ | ١,٦١ | ٠,٧٢ | ٢,٥٦ | ١,١٨ |
| تدفقات رأس المال (التغير فى متوسط التدفقات إلى الداخل والخارج فى خلال سنتين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) | ٠,٥٦ | –٠,٧٦ | –٢,٠٧ | –٦,١٨ | –٠,٧٦ |
| نصيب الفرد من الاستهلاك | ٠,٤١ | –٠,١٨ | ٠,٦٢ | –١,١١ | ٠,٢٨ |
| نصيب الفرد من الاستثمار | –٢,٠٤ | –٤,٧٢ | –٠,١٥ | –٨,٧٤ | –٢,٣٠ |

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمى – صندوق النقد الدولى نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.
[١] إسقاط.
[٢] متوسط ١٩٧٥، و١٩٨٢ و ١٩٩١.
[٣] تعادل القوة الشرائية الذى يمثل المعدل الذى يجب تحويل عملة به إلى عملة أخرى لشراء نفس سلة السلع والخدمات. ترجيح السوق هو سعر صرف السوق بين عملتين.

الإطار ٢

### قريب من الكساد العالمى وإن لم يكن كذلك

شعر كثير من أجزاء العالم فى عامى ١٩٩٨ و ٢٠٠١ بشىء يماثل الكساد. ومع ذلك، فإن أيًا من النهج الإحصائى أو نهج الحكم لا يشير إلى أن العالم فى أى من السنتين كان فى حالة كساد. والنهج الإحصائى لم يميّز كلتا السنتين، نظرا لأن نصيب الفرد الحقيقى من الناتج المحلى الإجمالى لم يتقلص فى هاتين السنتين. وفى ١٩٩٧– ١٩٩٨ شهد كثير من الاقتصادات الناشئة، خاصة فى آسيا هبوطا حادا فى النشاط الاقتصادى، إلا أن النمو فى الاقتصادات المتقدمة قام بتعويض ذلك. وفى عام ٢٠٠١ شهد كثير من الاقتصادات المتقدمة حالات كسادا معتدلا إلا أن النمو فى الأسواق الناشئة الرئيسية، مثل الصين والهند، ظل قويا.

وفضلا عن هذا، كان سلوك مجموعة كبيرة من مؤشرات الاقتصاد الكلى العالمية مختلطا خلال السنوات ١٩٨١ و ٢٠٠١، مما يدعم الاستنتاج المستمد من النهج الإحصائى بأن تلك الوقائع لم تكشف عن أى سمات لكساد عالمى. وعلى سبيل المثال، فإن المؤشرات لم تظهر، أى ضعف واسع النطاق فى الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٩٨. وفى عام ، وعلى الرغم من انخفاض الإنتاج الصناعى، وارتفاع معدل البطالة ارتفاعا طفيفا، فقد زاد كل من تدفقات التجارة العالمية واستهلاك النفط.

كلا المؤشرين هبطا بدرجة كبيرة فى حالات الكساد العالمى السابقة. وفى حالات عديدة، كان الأداء الاقتصادى العالمى مزعزعا، إلا أن الظروف لم تكن بالقسوة الكافية لإضفاء وصف على تلك السنوات بأنها تمثل كسادا عالميا (الإطار ٢).

ومع ذلك، ليس هناك شك فى مدى قسوة الظروف الحالية. إذ أن الكساد العالمى الحالى يعيد كتابة كتاب عن حالات الركود العالمية فى السنوات الخمسين الماضية. كما أن التأثير الضخم للأزمات المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقى يبدو واضحا من التقلص الحاد فى الإنتاج الصناعى العالمى، وسرعة تصاعد البطالة العالمية. وعلى الرغم من أن الانخفاض المتوقع فى الإنتاج الصناعى سيزيد على ٦ فى المائة، فإنه يتوقع زيادة البطالة بنسبة ٢,٥ نقطة مئوية فى خلال الكساد الحالى. وهذه التغيرات ستكون أكبر كثيرا من تلك التى حدثت فى حالات الكساد السابقة.

## انهيار التدفقات التجارية والمالية

انهيار التدفقات التجارية والرأسمالية المتوقع لعام ٢٠٠٩ أمر مذهل بصفة خاصة. إذ أنه على الرغم من أن عولمة سلاسل التصنيع الوطنية كانت قوة رئيسية محركة لنمو التجارة العالمية فى خلال العقدين الأخيرين، فإن نفس العملية حاليا وسيلة للتقلص الحاد فى تدفقات التجارة عبر الحدود. والهبوط المنتظر فى التجارة العالمية فى أثناء هذه الواقعة يبدو معه ما حدث فى عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٢ قزما. وبعد نمو تدفقات التجارة العالمية الذى ألقى بظلاله فى خلال العقدين الأخيرين، بلغت تدفقات رأس المال العالمية مستويات غير مسبوقة فى عام ٢٠٠٧. بيد أن هذه التدفقات سرعان ما نضبت فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ مع انتشار الأزمة المالية العالمية من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وسجلت تدفقات رأس المال العالمية هبوطا ضخما فى عامى ١٩٨٢ و١٩٩١، إلا أن تلك التغيرات أقل كثيرا من الهبوط الكاسح الذى يبدو أنه يحدث فى خلال الواقعة الحالية.

وتتبدى قسوة كساد عام ٢٠٠٩ فى التدهور المتوقع فى نصيب الفرد من الاستهلاك الذى يزيد كثيرا على ما لوحظ فى عام ١٩٨٢ وعلى النقيض مما حدث من زيادة فى الاستهلاك فى خلال حالتى الكساد العالمى الأخريين. لقد هبط نصيب الفرد من الاستثمار فى كل حالات الكساد العالمية، ولكن الهبوط المنتظر فى الكساد الحالى يزيد كثيرا على ما جرت ملاحظته فى الوقائع السابقة. وتماما مثلما تنزع حالات الكساد الوطنية المصحوبة بوقائع شدة مالية إلى أن تكون أعمق عما يحدث فى حالات الكساد الأخرى، يبدو أن حالات الكساد العالمى التى تتزامن مع أزمات مالية عالمية تفرض أيضا ثمنا باهظا على الاقتصاد الحقيقى.

## تزامن حالات الكساد الوطنية

كيف تزامنت حالات الكساد الوطنية مع وقائع الكساد العالمية؟ ليس من المستغرب، الارتفاع الحاد للنسبة المئوية من البلدان التى عانت من الكساد فى أثناء الحالات الأربع للكساد العالمى. ويتم قياس التزامن من خلال التذبذبات السنوية لذلك الجزء من البلدان التى تعانى من هبوط فى نصيب الفرد الحقيقى من الناتج المحلى الإجمالى بعد ترجيح هذا الجزء بالناتج المحلى الإجمالى. وعلى الرغم من أن كساد عام ١٩٧٥ كان فى جزء كبير منه مدفوعا بانخفاضات فى البلدان الصناعية، فإن الدول الناشئة والنامية لعبت دورا فى الوقائع الثلاث الأخرى. وفى عام ١٩٨٢، أسهمت حالات الكساد فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية فى انخفاض النشاط العالمى، بينما لعبت الانخفاضات فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال دورا مهما فى عام ١٩٩١. استمرت واقعة الكساد الذى حدث فى عام ١٩٩١ لمدة سنوات متعددة أعقب فيها الكساد الذى حدث فى الولايات المتحدة فى خلال ١٩٩٠/١٩٩١ حالات كساد بين البلدان الأوروبية فى خلال أزمة سعر الصرف.

وتبرز فترة ٢٠٠٦–٢٠٠٧ كفترة كان فيها عدد البلدان التى عانت كسادا منخفضا تاريخيا. بيد أن ذلك تلاه انقلاب حاد فى الحظوظ. ففى عام ٢٠٠٩ يتوقع أن يصيب الكساد كافة الاقتصادات المتقدمة ونحو نصف اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية. وهذه الدرجة من التزامن فى الكساد الحالى هى الأعلى فى خلال نصف القرن الماضى. وحتى على الرغم من وضوح أن محركها هو الانخفاض الحاد فى النشاط فى الاقتصادات المتقدمة، فإن حالات الكساد فى عدد من دول الأسواق الناشئة والدول النامية تسهم فى تعميقها وتزامنها.

## الأسوأ بأى مقياس

إذا ما تحققت التنبؤات الخاصة بأن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى العالمى ينخفض فى ٢٠٠٩ بنسبة ٢,٥ فى المائة، فإن ذلك سيجعل هذا العام الذى شهد أقسى وأشد كساد عالمى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. يتوقع أن تسجل كل مؤشرات النشاط الاقتصادى حالات هبوط أكثر حدة عما حدث فى الحالات السابقة للكساد العالمى. وفضلا عن قسوة هذا الكساد العالمى، فإنه يمكن وصفه بأنه الأكثر تزامنا – إذ أن كل الاقتصادات المتقدمة فى حالة كساد إلى جانب كثير من الاقتصادات الناشئة والنامية أيضا. ■

أ. آيهان كوزى يعمل اقتصاديا أقدم، ويعمل براكاش لونجانى مستشارا، وماركو تيرونيس نائبا لرئيس شعبة فى دائرة البحوث بصندوق النقد الدولى. ويقوم هذا المثال على أساس ورقة عمل للمؤلفين تصدر قريبا عن صندوق النقد الدولى بعنوان «حالات الكساد والانتعاش والتعافى العالمية».

المراجع:

*International Monetary Fund, 2009, World Economic Outlook (Washington, April).*